



موفدو التعليم العالي: برسم وزير العدل

بقلم: د. مصطفى حسين بطيخة

نشرت هذه المقالة على موقع جريدة زمان الوصل الالكترونية بتاريخ 28 تشرين الثاني العام 2025:

[/https://www.facebook.com/share/p/1Di3Uragbs](https://www.facebook.com/share/p/1Di3Uragbs)

هذه هي المقالة السابعة عن الموفدين على صفحة جريدة زمان الوصل، ولكنني أتوجه بها اليوم إلى السيد وزير العدل ووزارته، بعدما أثبتت وزارة التعليم العالي أنها تتعامل مع هذه القضية من مبدأ الخصومة لا الحقوق.

أيها السيد وزير العدل، لقد أوردنا في المقال الثاني (من مقالاتنا الست السابقة) بعنوان (السيد وزير التعليم العالي: حن الحديد على حالو وأنت ماحنيت) بتاريخ 8 حزيران 2025، تفصيلاً موسعاً أن المرسومين الأسديين الاستثنائيين 2017 و 2018 الذين تعتمد عليهما وزارة التعليم العالي في خصومتها للموفدين لاشريعين ويخالفان القانون المدني والدستور السوريين في خمس مواضع كالتالي:

1- القانون المدني السوري في البند (1) من مادته 148 أن (العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين).

2- الدستور السوري السابق وكذلك الإعلان الدستوري الحالي في مادته العاشرة (المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، من دون تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الجنس أو النسب).

3- المادة رقم 52 من الدستور السوري (لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يكون لها أثر رجعي).

4- المادة 148 من القانون المدني في حال الحوادث الاستثنائية وهو ما حدث في سوريا بعد العام 2011 (إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الواسع توقعها، وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدية، وإن لم يصبح مستحيلًا،

صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضي، تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين، أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك).

5- حقوق الكفيل وفق المادة 744 من القانون المدني (تجوز الكفالة في الدين المستقبل، إذا حدد مقدماً المبلغ المكفول. كما تجوز الكفالة في الدين المعلق على شرط).

وبالعودة إلى المقالة المذكورة أعلاه بتاريخ 8 حزيران فقد تم شرح التفصيل وراء كل خرق قانوني من الخروقات الخمس أعلاه، بل زدنا على ذلك. إن إصرار وزارة التعليم على الاعتماد على مراسيم الأسد الاستثنائية، إنما هدفه التكبس والربح غير المشروع على حساب الحقوق الدستورية والقانونية للموفدين، لذلك نطلب منكم ياوزير العدل و بحكم موقعك كقريب على تطبيق القانون، أن تعمل جاهداً على إلغاء مرسومي العار الأسديين 2017 و 2018، وأن تقوم بتجميدهما والأمر للقضاة بالعودة للقانون المدني والدستور السوريين في التقاضي، لالمراسيم استثنائية صاغها أسد سقط هو وزمانه.

إن الاعتماد على مثل هذه المراسيم اللادستورية قد ينجح إلى حين، إلا أن وزارة العدل ستواجه سيلاً من دعاوى لاحقاً، ذلك أن قضاتها اعتمدوا على ما يخالف القانون والدستور، فلنوفر الوقت والجهد منذ الآن، ولاسيما أننا نتحدث هنا عن مبالغ تبدأ من 100 ألف دولار وتتجاوز 200 ألف دولار للموفد الواحد، أي أننا نتحدث عن تكسب غير مشروع من قبل وزارة التعليم العالي يتجاوز 300 مليون دولار، إذا افترضنا أن القضية تضم أكثر من 2000 موفد، أي أكثر من 2000 دعوى مستقبلية في أروقة وزارة العدل.

أود ياسيادة وزير العدل أن أضيف إلى الخروقات الخمس الواردة أعلاه للقانون المدني والدستور السوريين، أن ماتدعي به وزارة التعليم العالي من مطالبات إنما هو الربا بعينه، فإذا افترضنا أن وزارة التعليم العالي قد صرفت على الموفد الواحد حوالي 100 ألف

دولار (حوالي 5 ملايين ليرة سورية قبل 2011)، فإنها تطالب اليوم بالمثلين (ربا مضاعف) أي 200 ألف دولار (أكثر من ملياري ليرة سورية) أي أنها تطالب بحوالي 400 ضعف مادفعته بالليرة السورية قبل الثورة. إن البنوك التي نهجها ونقول عنها ربوية تأخذ ماقيمته 5 بالمئة من قيمة الإقراض، وإذا بوزارة التعليم العالي تطلب 400 ضعفاً، أي أنها فاقت البنوك الربوية أضعافاً وأضعافاً. أليس في ذلك كل الربا وأي ربا؟. والله لو قيل ذلك لشايلوك المرابي اليهودي في مسرحية تاجر البندقية لشكسبير لأغشي عليه من هول المفاجئة أن وزارة التعليم العالي قد فاقت في الربا مرات ومرات ومرات. إن وزارة التعليم بما تفعله ينطبق عليها قوله تعالى: (وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا).

إن وزارة التعليم العالي تعمل جاهدة على جر وزارة العدل وقضاتها للحكم بهذا الربا وهذه الخروقات اللاقانونية واللا دستورية، وذلك بالاستعانة بمراسيم استثنائية أسدية وجدت لأكل الربا وحقوق الناس بالباطل، فلا تكونوا يسيادة وزير العدل شركاء أتم وقضاتكم في ذلك، فتنطبق عليكم الآية الكريمة أعلاه.

بقي أن أقول يسيادة وزير العدل، أن القاضي في مسرحية البندقية لشكسبير كان عادلاً، فلم يسمح لشايلوك المرابي أن يقطع رطل لحم من جسد أنطونيو كما تحاول وزارة التعليم العالي فعله بالموفد، فكونوا يسيادة وزير العدل وقضاتكم عادلين في قضائكم وردوا لشايلوك وزارة التعليم العالي مراسيمها اللاقانونية الاستثنائية الأسدية، والتي تلغي العقود الموقعة بين الموفد والوزارة من حيث دفع المثل فقط وليس المثلين وبسعر التحويل، ناهيك أنها تعمل بأثر رجعي حرمة جميع القوانين والشرائع، كان هدف الأسد منها سرقة الموفدين، واليوم تبقي وزارة التعليم على سرقات الأسد وتخرق القوانين والمراسيم السورية كما بينا أعلاه، آخذة على عاتقها التكسب غير المشروع.

وأطالب أيضاً بعض الموفدين الذين يدعون التفاوض مع وزارة التعليم العالي على هذه الحقوق، أن يوقفوا لعبة عدم الشفافية والغرف المظلمة التي تحاول وزارة التعليم جر

الموفدين إليها لتأجيل حقوقهم المشروعة والدستورية حتى تكتمل السرقة، فما ضر هذا الوطن إلا الغرف المغلقة وعدم الشفافية.

إن أساس أي تفاوض يقوم على إعلان حسن النوايا الذي يتخذه الطرفان قبل التفاوض، وحتى الآن وبعد ست مقالات معلنه ومنشورة من قبلنا لم تعلن وزارة التعليم عن حسن نواياها من خلال مايلي:

1- أن يقوم وزير التعليم العالي أو من يمثله بالإعلان عن الخطوات التي ستقوم بها وزارة التعليم تجاه الموفدين على العلن وبكل شفافية، بدون غرف مغلقة.

2- أن تقوم وزارة التعليم بتجميد العمل بالمرسومين الأسديين 2017 و 2018 لحين البت بهذه القضية، وأن توزع لمحاميها الذين يقاضون الموفدين حالياً، ألا يستخدموا هذين المرسومين حتى البت في أمرهما.

بهذا فقط نستطيع القول أن الوزارة لديها حسن نية تجاهنا، لأن نفاوض على حقوقنا القانونية والدستورية دون أن تقدم الوزارة شيئاً إلا الوعود للبعض وبشكل شخصي بدون علنية أو شفافية.

في النهاية أسجل من خلال هذه القصيدة رسالتي لوزير العدل أن قضيتنا قانونية ودستورية محقة، ولا بد أن تنتهي بإحقاق الحق الذي دائماً ينتصر مهما حاول البعض اغتياله:

هَذِي حِكَايَةُ مُؤَفِدٍ قَدْ كَانَ ظَالِمُهُ أَسَدٌ
كَمَثَلِ شَعْبٍ ثَائِرٍ عَلَى عُقُودٍ لِأَبَدٍ
مِنْ مَرَا سِيمٍ تَجُورُ مِنْ سُجُونٍ مِنْ صَفَدٍ
مِنْ جِرَاحَاتِ الثَّكَالِي قَلْبُ أُمَّ كَمْ فَتَقَدُ
مِنْ حَرِيقِ الدُّورِ تَبْكِي سَاكِ نِيهَا كَمْ رَقَدُ
مِنْ دُمُوعٍ لِيَتَامَى بَعْدَمَا رَاحَ السَّنَدُ
مِنْ صَلَاةٍ لِأَرَامِلٍ تَسْأَلُ اللّهَ الْمَدَدُ
كَمْ مَسِيحٍ كَانَ فِينَا كُلَّ يَوْمٍ فِي جَلَدُ

مِثْلُ أَفْعَى ابْنِ حَافِظٍ سُمُّ نَابِهِ كَمْ حَصَدُ
سَقَطَ الْأَسَدُ سَقَطَ الْأَبْدُ وَالْيَوْمَ عُرْسٌ فِي الْبَلَدِ
صَارَ لِلْإِشْرَاقِ صُبْحٌ بَعْدَ دَهْرٍ مِنْ كَمَدِ
يَكْشِفُ الْمِذْهَانَ قَيْصَرُ كَانَ سِرًّا كَمْ صَمَدٌ¹
لِلضَّحَايَا الْيَوْمَ اسْمٌ لَيْسَ رَقْمًا فِي جَسَدِ
أَرْقُصُ الْيَوْمَ كَمُوفَدِ فَالْسَّقُوطُ لِي رَفَدِ
كَمْ كَتَبْنَا فِي زَمَانِ الْوَصْلِ عَنْ حَقِّ شَرْدِ²
يَا زَمَانَ الْوَصْلِ شُكْرًا فِي جَرِيدَتِكُمْ نَجْدِ
فِي جَرِيدَتِكُمْ لِحُجْرٍ نَازِفٍ فِينَا ضَمَدِ
رَاحَ الْوَزِيرُ وَجَاءَ آخِرُ عَارِفٌ قَالُوا رَشَدِ
وَالْوَزِيرُ لَهُ جُدُورُ كَيْفَ يُخْصِبُ مَنْ جَمَدِ
وَالخَبِيرُ بِدَاءِ عَقْمِ سَوْفَ يَشْفِي مَا نَعَقَدِ
كَمْ دَسَاتِيرًا ذَكَرْنَا وَالقَوَانِينُ عَدَدِ
فِيهَا حُقُوقُ الْمُوفِدِينَ لَيْسَ فِيهَا مِنْ زَبَدِ
غَيْرَ أَنَّ الْعَقْمَ طَبَعُ فِي الْوَزَارَةِ مَا ابْتَعَدِ
يَاطِيبُ الْعَقْمِ عَالِجُ فِي وَزَارَتِكَ الرَّمَدِ
عَلَّهَا تُبْصِرُ حُقُوقًا أَوْ سَنَاتِي بِالْمَسَدِ
إِنَّا الْيَوْمَ نُنَادِي لِلْعَدَالَةِ فِي مَدَدِ
يَا وَزِيرَ الْعَدْلِ أَنْصِفْ إِنَّ فِي الْعَدْلِ رَشَدِ
وَالغِ مَرْسُومًا يُضَيِّعُ حَقَّنَا دُونَ السَّنَدِ
لَا يَمُوتُ الْحَقُّ إِنَّ الْحَقَّ سَيْفٌ مَا أَنْعَمَدِ

¹ البطل فريد المذهان أو ماعرف باسم (قيصر سوريا) الذي فضح جرائم الأسد المروعة للعالم، بتسريته 55 ألف صورة لـ 11 ألف سجين قتل تحت التعذيب.
² تم نشر ست مقالات وهذه هي السابعة عن قضية الموفدين على موقع جريدة زمان الوصل.